صراعات بلا نهاية:
الخصائص الست للصراعات الداخلية في المنطقة العربية

أحمد دياب

باحث وصحفي بمجلة الديمقراطية - مؤسسة الأهرام بالقاهرة

ذكر تقرير معهد هايدلبرج الدولي لأبحاث الصراع لعام ٢٠١٤، أن إجمالي عدد الصراعات في الشرق الأوسط قد بلغ ٧١ صراعاً، كان أغلبها صراعات داخل الدولة.

شكلت الصراعات المرتبطة بقضايا الأيديولوجيا وطبيعة توجهات النظام السياسي مصدر ثلثي صراعات تولدت في الإقليم خلال هذا العام، كما مثلت هذه القضايا مصدر عشرة صراعات من بين 12 صراعاً هي الأعنف في الإقليم.

وبالإضافة إلى هذا الارتفاع الكبير في الصراعات الداخلية في المنطقة، فإن توجهاً قد ترسخ خلال عام 2014، وهو تحول النزاعات الداخلية في العديد من الدول العربية الكبرى من صراعات قابلة للاحتواء إلى صراعات مستعصية (Intractable Conflicts)، وهي تلك الصراعات الممتدة والمستمرة منذ فترة طويلة وعجز أطراف الصراع عن حسمها نظراً لتقارب موازين القوى بينها، وعلى الرغم من تعدد محاولات التوصل لتسوية لها، فإن التصعيد المتبادل والمشاعر السلبية والإدراك العدائي للطرف الآخر، كلها عوامل تدفع نحو تغيير ديناميات الصراع وأطرافه الداخلية والخارجية. وتعتبر الملامح الحاكمة للصراعات الاجتماعية الممتدة هي الإطار الذي يتم تناوله في هذا التحليل من خلال التركيز على ملمح أساسي في هذه الصراعات يتعلق باستعصائها على الحل.

لقد انضمت أربع دول عربية هي موضع التطبيق في هذا التحليل، وهي العراق وسوريا وليبيا واليمن إلى فئة الدول ذات الصراعات المستعصية، حيث لا يتوقع أن تشهد نهاية قريبة لصراعاتها الممتدة، وهي بذلك تنضم إلى 40% من الصراعات المسلحة المعاصرة التي تمتد منذ أكثر من 10 سنوات، وإلى نحو 25% من حروب مستمرة منذ ما يزيد على 25 عاماً. ومن ثم طرح احتمالات منها التقسيم أو الفيدرالية كخيارات أمام هذه الدول.

أولاً: أطراف متعددة

تتضمن الصراعات المستعصية عدداً كبيراً من الأطراف المشاركة فيها، إذ لا يتعلق الأمر بأطراف الصراع المباشرين فقط، ولكن توجد جماعات مختلفة وأطراف غير مباشرة تشارك فيه، فضلاً عن تدخلات من جانب بعض الدول الإقليمية أو حتى الدولية لدعم أحد أطراف الصراع، والتي تكون لها مصالحها أو أهدافها الخاصة؛ وهو ما يزيد من تعقد الصراع، ووجود تحالفات متغيرة مع الوقت، الأمر الذي يحول دون

تشكل تحالفات ثابتة يمكن التفاوض معها، وبالتالي صعوبة شديدة في إرساء أية تسويات يمكن أن تكون مرضية للجميع.

ويتضح هذا الأمر بشكل واضح في عدد من الصراعات التي تدور داخل بعض الدول العربية، يمكن تناول بعضها كما يلي:

1- العراق: ثمة صراع قائم بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق، وصراع ثان يدور بين تنظيم "داعش" والجماعات المتحالفة معه من جانب، والحكومة العراقية من جانب آخر والأكراد من جانب ثالث.

وإضافة إلى ذلك هناك صراع داخل كل طرف من الأطراف الرئيسية، فالقوى الكردية، وإن كانت متحدة في مواجهة بغداد، فإن هناك خلافات بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (السليمانية) والحزب الديمقراطي الكردستاني (أربيل ودهوك)، وأحزاب المعارضة في الإقليم.

وينطبق الأمر نفسه على الطائفة الشيعية، خاصة مع عودة إحياء الميليشيات الشيعية، التي تتبع أحزاباً متنافسة يناوئ بعضها القوات الحكومية الشيعية مثل "سرايا السلام" بقيادة مقتدى الصدر. وهناك صراع قديم بين التيار الصدري و"عصائب أهل الحق" بقيادة قيس الخزعلي المنشق عن التيار الصدري.

وعلى الجانب الآخر، فإن القوى السنية المتحالفة مع "داعش" ضد الحكومة العراقية، سواء من قوى مرتبطة بحزب البعث أو العشائر السنية، لا يجمعها أي توافق أيديولوجي مع ذلك التنظيم، وهو الأمر الذي ينذر بإمكانية اندلاع مواجهات مباشرة بين الطرفين مستقبلاً، أو بدور فاعل لبعض هذه القوى في مواجهة التنظيم. ولا ينفصل عن كل ذلك تدخل إيران لدعم القوى الشيعية، وعلاقاتها القوية بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، كما تحاول تركيا تقديم نفسها كمدافع عن الطائفة السنية في العراق، مع احتفاظها بعلاقات قوية بالحزب الديمقراطي الكردستاني.

2- سوريا: ثمة صراعات عديدة إلى قدر يثير التساؤل حول مَن يحارب مَن في سوريا؟، فهناك صراع رئيسي بين النظام السوري والمعارضة المسلحة، وصراعات فرعية متعددة، حيث يدور صراع داخل فصائل المعارضة السورية، وتحديداً بين الجناح السياسي للمعارضة ممثلاً في الائتلاف الوطني السوري المعارض وجناحه العسكري "الجيش السوري الحر"، وصراع آخر بين "جبهة النصرة"، و"الجيش الإسلامي" وبقية فصائل الجيش السوري الحر من جانب، وتنظيم "داعش" من جانب آخر، على الرغم من انتماء النصرة والدولة الإسلامية إلى الحاضنة الفكرية نفسها، أي تنظيم القاعدة، وثمة صراع رابع يدور بين "داعش" والأكراد في شمال سوريا وشمالها الشرقي، وذلك منذ عام 2012.

وتحولت سوريا إلى ساحة لتصفية الحسابات بين قوى إقليمية ودولية، إذ أيدت روسيا وإيران وحزب الله اللبناني وبعض الميليشيات الشيعية كعصائب أهل الحق وأبوالفضل العباس نظام بشار الأسد، الذي ينتمي للطائفة العلوية سياسياً وعسكرياً؛ وهو ما ساهم في تعزيز النزاع الطائفي بشكل مستمر. وفي المقابل تحظى المعارضة السنية بدعم تركيا وبلدان عربية أخرى مادياً وعسكرياً، إلى درجة فتح معسكرات تدريب لقواتها داخل الأراضي التركية، بالإضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

3- ليبيا: بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، تتوزع القوى المتصارعة فيها بين أكبر تحالفين سياسيين، وهما جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤهم من المستقلين، وتحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل. ولكلا التحالفين ميليشيات مسلحة مرتبطة بهما أو قريبة من توجههما السياسي، مثل جماعة "أنصار الشريعة" وميليشيات "راف الله السحاتي" و"كتيبة 17 فبراير" وقوات "درع ليبيا" و"غرفة عمليات ثوار ليبيا" ووحدات "اللجنة الأمنية العليا"، القريبة من جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين، أو كتيبتي "القعقاع" و"الصواعق" القريبتين من محمود جبريل رئيس "تحالف القوى الوطنية". وقد فشلت أي إمكانية لتكوين جيش وسلطات أمنية قوية، وتبدو ليبيا مرشحة لأن تصبح "أفغانستان جنوب المتوسط"، خاصة بعد هزيمة القوى الإسلامية هزيمة كاسحة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي تمت في 25 يونيو 2014، حيث حصل التيار الليبرالي والمدني على الأغلبية، وهو ما دفع الإسلاميين لتوظيف الميليشيات المسلحة المنتمية لهم لفرض وجودهم في المشهد السياسي. ويزداد الأمر خطورة في ضوء تحول ليبيا لساحة للجهاديين، خاصة بعد سيطرة التيارات الإسلامية المتطرفة على بنغازي وطرابلس، وتدفق عناصر جهادية مرتبطة بتنظيم "القاعدة" الأم و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

أضحت الصراعات المستعصية حالة شائعة في عالم اليوم، فنحو 40% من الصراعات المسلحة المعاصرة مستمرة وممتدة منذ أكثر من 10 سنوات، ونحو 25% من الحروب مستمرة منذ ما يزيد على 25 عاماً، وفي مثل تلك الأحوال والأوضاع، فإن أجيالاً كاملة من الشباب تتم تنشئتها اجتماعياً في حالة الصراع، ومن ثم يتم نقل الصراع إلى الأجيال التالية، الأمر الذي يؤبد الصراع ويديمه لفترة طويلة.

كما أن هناك صراعاً يدور للسيطرة على مناطق من الدولة والموارد الطبيعية ما بين القبائل والميليشيات والجماعات المسلحة، كالصراع بين قبائل التبو والزوية للسيطرة على حوض النهر الصناعي للمياه والآبار النفطية في أجدابيا، كما برزت توجهات انفصالية في إقليم برقة بقيادة إبراهيم الجضران، رئيس المجلس السياسي لإقليم برقة، والذي استطاع إحكام سيطرته على النفط في شرق البلاد.

وبطبيعة الحال، فقد أثار ذلك كله هواجس الدول المجاورة، خاصة مصر والجزائر اللتين لا تملكان سوى الانخراط في المشهد الليبي لمنع انتقال العناصر الإرهابية والجهادية إليهما.

4- اليمن: تتنوع أطراف الصراع كذلك في اليمن، فيدور

صراع أول بين تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" والحكومة اليمنية في صنعاء، وبلغت شدة الصراع مستوى الحرب الفعلية أحياناً، وصراع آخر بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين في محافظة صعدة وعمران، ليضاف للصراع القائم بين الحوثيين (الشيعة الزيدية) المدعومين من إيران، والقبائل السنية والسلفيين منذ عام 2011. وثمة صراع ثالث هو صراع انفصالي بين ما يسمى بـ"الحراك الجنوبي" الذي يطالب بالانفصال عن اليمن الشمالي، ناهيك عن صراع رابع هو سياسي بالأساس يدور حول من يحكم اليمن مستقبلاً، وتتركز أطرافه في علي عبدالله صالح الرئيس اليمني السابق، وعبد ربه منصور هادي الرئيس اليمني الانتقالي، والتجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) وحلفائهم من عائلة الأحمر، التي ترأس اتحاد قبائل حاشد.

ثانياً: قضايا معقدة

تعدد الأبعاد والقضايا في الصراعات المستعصية، مثل الصراع على الأراضي والموارد الطبيعية، وحق تقرير المصير، وتشمل قضايا تتصل بالهوية والأبعاد الأخلاقية والدينية والطائفية، والتي يستحيل أن تقبل بالحلول الوسط أو تقديم التنازلات من جانب أطرافها؛ الأمر الذي يحوّل الصراع إلى مباراة صفرية (Zero sum Game) في كثير من الأحيان، ومن ثم فإن أي مكسب يحققه أحد طرفي الصراع يعتبر خسارة للطرف الآخر والعكس.

ويتضح هذا الأمر بالنسبة للصراعات السالفة أعلاه، حيث إن:

1- العراق: إذ يدور الصراع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد حول السيطرة على المناطق المتنازع عليها في شمال العراق، للاستيلاء على الاحتياطيات النفطية، وتصوير الصراع باعتباره حول المناطق الكردية المتنازع عليها.

وثمة صراع بين الحكومة "الشيعية" في بغداد والعرب السنة، بسبب التهميش السياسي والاقتصادي لهم، فضلاً عن انتهاكات الأجهزة الأمنية ضدهم، ويكتسب هذا الصراع بعداً مذهبياً طاغياً، وبعداً اقتصادياً كذلك مع سيطرة "داعش" على بعض حقول النفط.

2- سوريا: على الرغم من أن صراعات سوريا بدأت في ظل "ثورة" استهدفت إصلاح نظام الحكم ومشاركة المعارضة والقوى الثورية في السلطة السياسية، لكن سريعاً ما تعددت مجالات الصراعات، لتكتسب أبعاداً مذهبية واقتصادية ومجتمعية وقضايا خارجية، خاصة بتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والموارد والتأثير وإعادة تقسيم خرائط المشرق العربي.

3- ليبيا: كانت ديكتاتورية القذافي ترتكز بصورة أساسية على تحالف قبلي، وهو الأمر الذي جعل القبائل المهمشة من هيكل السلطة والثروة تثور ضد هذا النظام، ثم ما لبث أن تحوّل ذلك إلى صراع بين التيارات المدنية والعلمانية من جانب، والتيارات الإسلامية من جانب آخر، وبرزت في هذه الفوضى قوى انفصالية تسعى للاستقلال بالمناطق النفطية في وسط البلاد، لتنتقل قضية الصراع الأساسية من السلطة والحكم، وتتداخل مع نزاعات قبلية وهيمنة على موارد النفط في بعض المناطق، علاوة على قضية شكل الدولة الليبية ذاتها.

4- اليمن: يتداخل الظهير القبلي بقوة في الصراع السياسي الذي يدور على السلطة السياسية بين علي عبدالله صالح وعبد ربه منصور هادي والتجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين)، بينما يتداخل العامل المذهبي في صراع الحوثيين مع الدولة اليمنية ومع أطراف سلفية جهادية، ووسط ذلك ثمة صراع على الأراضي، حيث يسعى الحوثيون لإحكام سيطرتهم على إقليم آزال، وتوسيعه للسيطرة على محافظتي الجوف النفطية، وحجة لكي يكون لهم منفذ على البحر الأحمر.

ثالثاً: صراعات مزمنة

تمتد هذه الطائفة من الصراعات لفترة زمنية طويلة، فالأطراف المتصارعة عاشت وشهدت العديد من المصادمات والاقتتال فيما بينها، وبالتالي فقد راكمت شعوراً بالعداء والكراهية تجاه الطرف الآخر، فالصراعات في اليمن وسوريا وليبيا احتدمت بصورة غير مسبوقة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، في حين تجاوز الصراع في العراق الأعوام العشرة. لكن من الملحوظ أن بعض هذه الصراعات التي تفجرت مؤخراً كانت امتداداً لصراعات قديمة كامنة، فالصراع بين شمال وجنوب اليمن يعود لحرب 1994، والصراع مع الحوثيين يعود لعام 2004، كما أن الصراع بين الدولة العراقية والأكراد صاحب تكوين العراق الحديث منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ويمكن القول إن الاستثناء الموضوعي من هذه الحالات هو حالتا ليبيا وسوريا، واللتان لم تكن بهما صراعات ممتدة لفترة زمنية طويلة تسبق التطورات التي حدثت منذ عام 2011.

ثمة أكثر من دولة عربية كبيرة قد دخلت في أتون صراعات لا نهاية لها، وباتت النماذج الأربعة (العراق وسوريا واليمن وليبيا)، أمام خيارين: التقسيم أو الفيدرالية، التي يعتبرها كثيرون مقدمة للتقسيم المؤجل، أي أن الخيار سيكون بين التقسيم العاجل والمؤجل (الفيدرالية)، وحتى لو بقيت الدولة دونما تقسيم معترف به، فإن خطوط ومناطق التقسيم تبدو واضحة على الأرض بما لا تخطئه عين.

رابعاً: علاقات عدائية

تتسم الصراعات المستعصية بوجود رؤية عدائية للطرف الآخر، تساعد عليها زيادة التضامن بين أبناء الجماعة الواحدة، وتصاعد العداء تجاه الجماعات الأخرى، يعزز منها ارتفاع حدة الاستقطاب والاحتقان، بسبب التصعيد المتواصل، والمشاعر السلبية والإدراك العدائي التي يحملها أطراف الصراع تجاه بعضهم البعض، وتزداد هذه المخاطر في حالة وجود هويات جماعية قائمة على أسس إثنية أو طائفية أو قومية، ففي هذه الحالة تبرز هياكل مجتمعية إقصائية، تهدف لعزل الجماعة الإثنية أو الطائفية عن الجماعات الأخرى، وتساعد على تطوير صورة

نمطية عدائية عن الآخر، وتبرر استخدام العنف ضده، باعتبار أنه ضرورة للدفاع عن الذات، أو لتحقيق أهداف مقدسة.

وينطبق هذا بصورة أساسية على حالتي العراق وسوريا، وبدرجة أقل في اليمن، خاصة بين الحوثيين وخصومهم. أما في ليبيا، فتلعب الانقسامات القبلية والمناطقية الدور نفسه في تعزيز الإقصاء، ساعد على ذلك عجز الدولة والنظر إليها على أنها أداة في يد أحد الأطراف المتصارعة.

خامساً: عجز عن الحسم

يقود تعدد الفاعلين داخلياً وخارجياً وتنوع قضايا الصراع إلى افتقاد كل طرف القدرة على تغيير موازين القوى بشكل حاسم لصالحه، ليستمر الصراع استناداً إلى "توازن الضعف" أو "توازن القوة" بين أطرافه، في ظل افتقاد الرغبة أو القدرة على حل الصراع من قبل القوى الدولية الفاعلة في بعض الأحيان.

وتعتبر حالات سوريا وليبيا واليمن أمثلة بارزة في هذا السياق، بينما قد تشهد العراق خروجاً عن هذا النمط، بعد شعور القوى الإقليمية والدولية بوجود ما يهدد مصالحها جميعاً، فتضطر للتنسيق خلال موجة محددة، ثم قد يعود التنازع فيما بينها مرة أخرى.

سادساً: تسوية غير محتملة

تستعصي مثل هذه الصراعات في أغلب الأحيان على الحل. ويرجع ذلك أساساً إلى أن أطراف الصراع يعتبرونها صراعات وجودية غالباً؛ فتشهد عنفاً يطال أفراد المجتمع (مدنيين أو عسكريين)، وتدخلات عسكرية خارجية، محدودة أو كبيرة، ويستمر العنف فترة زمنية ممتدة، مع اختلاف في درجة التوتر والحدة، ويولد هذا رغبة في الانتقام، وتصوير أي محاولة للتسوية على أنها تضحية بدماء "الشهداء"، وتضارب بين أهداف ومصالح الدول التي يمكنها التدخل لتسوية الصراع.

ويقدم الصراع بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان نموذجاً للصراعات الممتدة، فعلى مدى ثلاثة عقود، فشل الطرفان في التوصل إلى تسوية سوى ما يفرضه الأمر الواقع. وفي اليمن ما يلبث أن تنفك عقدة من صراع ما حتى ينفجر الوضع مجدداً وندخل في دائرة لا تنتهي وفشل للتسويات الجزئية. وفي سوريا فشلت محاولات التسوية على الرغم من محاولات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار وبدء المحادثات، وفشلت محاولات فرض اتفاق جنيف 1، وجنيف 2، على الرغم من دعمهما من الأمم المتحدة. وفي اليمن تتعثر الجهود كافة لتحقيق انتقال سلس للسلطة وتسوية للأزمات كلها، وتدخل الأطراف في نزاعات ثنائية متعددة، ما ينذر باستمرار أمد الصراع من دون حل واضح.

خاتمة

تؤشر هذه الخصائص السابقة إلى أن ثمة أكثر من دولة عربية كبيرة قد دخلت في أتون صراعات لا نهاية لها في الأفق، وباتت النماذج الأربعة المختارة (العراق وسوريا واليمن وليبيا)، أمام خيارين واقعيين: التقسيم أو الفيدرالية، التي يعتبرها كثيرون مقدمة للتقسيم المؤجل، أي أن الخيار سيكون بين التقسيم العاجل والتقسيم المؤجل (الفيدرالية)، وحتى لو بقيت الدولة دونما تقسيم معترف به، فإن خطوط ومناطق وجماعات التقسيم تبدو واضحة على الأرض بما لا تخطئه عين.

في حالة العراق، يبدو التقسيم المنتظر واضحاً، فالتقسيم بين عرب وأكراد قائم بالفعل، أما التقسيم الآخر فسيكون بين العرب الشيعة (جنوب العراق) والعرب السنة (وسط العراق وغربه)، ولم يكن ليطرح جوزيف بيدن، نائب الرئيس الأمريكي، في أغسطس 2014 فكرة تقسيم العراق لثلاث مناطق فيدرالية، للأكراد والسنة والشيعة، من فراغ، فقد سبق أن طرحها وهو نائب في مجلس الشيوخ في عام 2006.

وفي سوريا، تبدو الأوضاع مهيأة للتقسيم بين "دويلة علوية" في الشمال الغربي والساحل، و"دويلة سنية" قد يشكلها تنظيم "داعش" في الوسط والشرق، و"دويلة كردية" في الشمال والشمال الشرقي تلبي رغبة الأكراد في الابتعاد عن المركز العربي في دمشق، وربما تلتحق بدويلة كردستان العراق في فترة لاحقة.

وفي اليمن، تم إقرار مبدأ الفيدرالية في الحوار الوطني، لكن ذلك لا يواري احتمالات انقسام اليمن بين شمال وجنوب بسبب الانقسامات بين فصائل الحراك الجنوبي، واحتمالات انقسام اليمن الشمالي إلى دولة سنية ودويلة حوثية تبدو واردة.

وفي ليبيا، باتت البلاد مقسمة جغرافياً إلى أقاليم عديدة بحكم غياب سلطة أي حكومة مركزية على أراضي الدولة، وطرح البعض فكرة التقسيم وفقاً للأقاليم الثلاثة القديمة (برقة وفزان وطرابلس). وواقعياً تسيطر القوى القبلية والأقليات العرقية على الوضع في مناطقها.

محصلة ما سبق تؤكد أن الاستعصاء على الحل سوف يكون عنوان المرحلة المقبلة من تاريخ هذه الدول الأربع، فحينما تصل الصراعات لهذا المستوى من الدمار والعنف وتطال النسيج المجتمعي والهوية وتبلغ مرحلة السيطرة على الأراضي، ينحصر الأمل في مجرد احتواء العنف ووقف نزيف الدماء من دون جهود تذكر لتسوية حقيقية أو مصارحة ومصالحة وطنية، فالشروخ تتعمق بين الأفراد والطوائف والمذاهب والأعراق، فيما يتراجع كل أمل في الحديث عن بناء الدولة لتتحول إلى دول فاشلة لا تفي بأي من أهداف وطموحات مواطنيها.

المصادر:

- Barbara Gray, Peter T. Coleman and Linda L. Putnam, Intractable Conflict: New Perspectives on the Causes and Conditions for Change, (**American Behavioral Scientist**, Volume 50 Number 11, July 2007), pp. 1415 – 1429.
- Peter T. Coleman, "Intractable Conflict" in: Peter T. Coleman, Eric C. Marcus and Morton Deutsch, (eds.), **The Handbook of Conflict Resolution: Theory and Practice,** (San Francisco: John Wiley & Sons, 2011).
- Conflict Barometer 2013, **Heidelberg Institute for International conflict research**, 2014, accessible at: http://www.hiik.de/de/downloads/data/downloads_2013/ConflictBarometer2013.pdf